|  |
| --- |
| [التعريب والصرف العربى](http://www.iwffo.org/index.php?option=com_content&view=article&id=25647:2010-11-10-02-41-36&catid=7:2009-05-11-20-56-39&Itemid=8)  |

|  |
| --- |
| الثلاثاء, 09 نوفمبر 2010 20:41  |
| **الدكتور أحمد العلوي** **ندوة الالكسو ومجمع اللغة العربية بدمشق/  بين 26 و30 دجنبر09 بدمشق** **..كلمة القيت فى احدى جلسات الندوة  ثم نشرت بمجلة اللسان التابعة لمكتب التعريب بالرباط** **مقدمات اصولية عامة** **اهتم الصرف العربى اساسا بالزائد والاصيل وبالابدال والقلب والاعلال وامور اخرى قريبة   واتجه اهتمامه على الخصوص الى التصنيف فصنف الكلمات بحسب ا عدد الحروف أي بحسب الحجم وصنف الحروف بحسب الزيادة والتجرد والابدال وغير ذلك . كانت غايته تسهيل الطريق الى معرفة اوزان الكلمات العربية. ان كانت قضية الاوزان ظاهرة فى العروض فهي على درجة ادنى من البيان فى الصرف وعلى درجة ادنى من ذلك فى الاعراب أي المباحث النحوية او التركيبية او الجملية. كانت الغاية هي معرفة الموازين المناسبة. فى  العروض احتاجوا الى استخراج مقولات مثل السبب الخفيف والسبب الثقيل والوتدين وغير ذلك من المفاهيم لان ذلك يمكنهم من وصف التغيرات الطارئة على الميزان او البحر. اما فى الصرف فاحتاجوا الى مفاهيم القلب والابدال وغير ذلك للغاية نفسها فى الموازين الصرفية. واما فى النحو فقد كان الامر اقرب الى الصرف فانهم عرفوا فيه الزائد والاصل والفرع والحذف ولكنهم عجزوا عن حصر العبارات اللغوية فى موازين محدودة العدد كالموازين العروضية وان كانوا ارجعوا العبارات كلها الى ميزاني الفاعلية والابتداء فى المرفوعات والى ميزان المفعول به فى المنصوبات والى الجار فى المجرورات. كل مرفوع مبتدأ اوفاعل او مقيس عليهما وكل منصوب مقيس على المفعول به وكل مجرور محمول على ما عمل فيه الجار. كانت الغاية استخراج الصور الاصلية وحمل الصور الفرعية عليها كالحال فى العروض الذى ليس الا استخراجا للصور العروضية الاصلية وما يصاحبها من صور فرعية بالحذف والتغيير باشكال شتى. يلاحظ ان الهدف ان بلغ فى العروض فانه لم يتحقق الوصول اليه بصورة واضحة فى النحو. لماذا؟ لان البنيات المطلوبة فى العروض بنيات موسيقية يمكن حصرها بمتابعة الانتاج الشعرى اما فى النحو فالعبارات لا حصر لها طولا ولا عرضا . هي من الناحية النظرية لا نهائية. من الناحية النظرية لا من الناحية الفعلية فان لها فيها طولا وعرضا معلومين. طولها وعرضها هو طول وعرض المتكلم الطبيعى الذى له بداية وله نهاية وعدد عباراته محصور بين يوم نشأته ويوم مماته. لذلك عوض النحوي التفعيلة والصدر والعجز والبيت بمفاهيم اخرى لعل أبرزها المقولات والوظائف والعوامل.لماذا؟ لانه يشتغل بنحو النص لا بنحو الشخص.** **ان كانت البنية العاملية والعروضية والصرفية فى علاقة تماثلية فان ما يحدد ذلك التماثل هو اجتماع تلك البنيات على تجريد المادة اللغوية من المعنى واللفظ . البنية العاملية تمارس التجريد بواسطة المقولات والوظائف الناتجة عن الاحكام العاملية والبنية العروضية بواسطة التفعيلات السبعة والبنية الصرفية بواسطة الاوزان الصرفية الفعلية والاسمية المزيدة والمجردة التى لا تجاوزالرباعى فى المجرد من الافعال وتجاوز ذوات الاربعة فى الاسماء الى احجام أعلى. الحقيقة ان هدف النحو والصرف والعروض كان هو البحث عن شيء واحد هو الموازين ثم اختلفت اسماء الميزان فى النحو وعوضت بالانماط العاملية. ولذلك سبق لى ان تحدثت عن الميزان العاملى فى كتابات سابقة لى بالفرنسية تقريبا للتناول النحوى من التناول الصرفى والعروضى. التفاعيل سبعة فى العروض تتحول وتتالف ويتحول بعضها الى بعض بسبب التغيرات التى تصيبها. فى مقابل التفاعيل هناك فى النحو المقولات الثلاثة او الاربعة ان اضفنا الخالفة كما فعل المتاخرون من النحاة وهناك الوظائف المشتقة من البنية العاملية بواسطة المقولات فالعاملية علاقة بين مقولات تنتج وظائف. فى الصرف هناك الاوزان الصرفية وفى الاحوال كلها يتوفرون- النحوى والصرفى والعروضى - على ادوات ميزانية واضحة فى حال العروضى وغامضة فى حال النحوى ومتوسطة الوضوح فى حال الصرفى** **فى الاحوال الثلاثة تجنب النحاة والعروضيون والصرفيون الوقوف عند كائنات لغوية وسطى بين الكلمة والحرف فى الصرف وبين الجملة والكلمة فى النحو وبين البيت والتفعيلة فى العروض.** **الميزان الصرفى والتحليل البنائى** **هل يغنى الميزان عن التحليل البنائى للكلمات؟ الميزان تصوير والصورة لا تختلف عن الواقع الا فى الحامل. المتكلم الطبيعى حامل فى حال الكلام الطبيعى وصور الكلمات حامل فى حال الميزان . الحقيقة ان للميزان الصرفى منطقه الخاص فهو ليس تحليلبا بنائيا للكلمات وان كان يقوم على تحليل لها مضمر. ما التحليل البنائى المضمر اذن القائم وراء الميزان الصرفى؟. بالمقارنة مع التحليل العاملى نلاحظ ان النحاة العامليين وفى مقدمتهم سيبويه والخليل قبله كانوا يقسمون المتصل اللغوى اقساما لا تجاوز المطلوب فى التحليل العاملى نفسه. الحرف {انما} قسم عاملى واحد عندهم وليس قسمين او ثلاثة كما قد يجب ان يكون فى نحو آخر وتحليل بنائي آخر. فى الصرف لم يجاوز الصرفي المطلوب من الصرف أي الاحجام والتفاوت بينها. لذلك لم يكن من الضروري عنده اقامة تحليل بنائى يتنافى مع غرض البحث عن الاحجام والتفاوت واكتفى بتحليل بنائى يتعامل مع الكلمة بحسبانها كيانا غير قابل للقسمة مطلقا فى الجزء الاكبر من احكامه ولا يستثنى من ذلك الا مزيد الثلاثى ومزيد الرباعى من الافعال. وفيهما كانت القسمة بين كيان كلمى وحروف لا بين كيانات كلمية قائمة فى الكلمة. والنتيجة هي انه يمكن ان يقال ان الصرفى نظر الى الكلمة بحسبانها كيانا لا ينقسم الى كيانات صرفية متتابعة وان انقسم فالى كيانات حرفية وصرفية. ان الحكم بالزيادة والتجرد والابدال والاعلال كلها ادلة على ما قدمنا هنا . انها دليل على انضمار تحليل بنائى فى الصرف العربى نصطلح على تسميته بالتحليل البنائى الحرفى . سؤال/ ان كان الميزان الصرفى قائما على تحليل بنائى صرفى معين فهل يجب الغاؤه عند تغيير التحليل البنائى؟ الجواب فى ظنى  ان اعادة التحليل البنائى للكلمات العربية بصورة تمكن من تضييق دائرة السماع وتعيد للعربية أدوات ذات قوة كبيرة فى المجال التعبيرى عموما والاصطلاحى خصوصا لا تتنافى مع الابقاء على الاوزان. لكن ينبغى تعديل الاوزان بصورة تتناسب مع التحليل البنائى الذى يعترف بانقسامية الكلمة العربية. وذلك بين فان اوزان صرف قائم على عقيدة التوحد الكلمى لابد ان تختلف عن اوزان صرف لايقوم على ذلك ويعترف بقيام صنفين على الاقل من الكلمات فى العربية/ الصنف البسيط والصنف المركب ويخرج الصنف المركب من سجن التهميش الذى ألقته فيه النظرية الصرفية العربية القديمة. لننظر الى الامثلة التالية/** **ربما امكن بالاعتراف بالكيانات الوسطى فى الكلمات العربية رد الرباعى المجرد مثل جعفر الى ثلاثى متصل بلاحقة هي{ أر}. ويمكن ان نجد نظائر كثيرة لهذا فى مثل {خنزير} اذ يحول الى ثلاثى متصل بلاحقة هي {اير} وبهلول اذ يحول الى ثلاثى متصل بلاحقة{اول}. وهناك حالات يمكن ان ترد الى ثلاث كيانات مثل مرزجوش وعضرفوط. هي كلمات لا ينبغى الاسراع الى القول باصل لها اجنبي فانما يجر الى ذلك هامشيتها فى الصرف العربى وسماعيتها وعزلتها بحكم احكام ذلك الصرف. يجوز ان تكون ثلاثية مؤلفة من{ مرز} و{اج} و {اوش}. والحال قريب من ذلك فى عضرفوط. الصرفيون يزنزنها بفعللول وفعلول وفعليل وهم بذلك لا يعترفون بانقسامها الى كيانات غير حرفية ويحكمون لها بالوحدة الصرفية والسماعية وفقدان المعنى الصيغى والعزلة بين الكلمات العربية بنات الاصول الاشتقاقية القياسية. لننظر فى كلمات اخرى. هرماس وزنه عند الصرفيين {فعمال} أي انه من الهرس لكن لا يعرفون المعنى الصيغى للوزن كمعرفتهم له فى فاعل ومفعول واستفعل وغيرها من الصيغ القياسية عندهم. يظل ذلك الميزان عقيما وهم يحكمون بالسماعية لمثل هذا وما تقدم فى هذه الفقرة. لكن بالاعتراف بالكيانات الوسطى يمكن ان لا يكون من الهرس وان يكون ثلاثيا متصلا بلاحقة{ ثلاثيا بحسب الخط العربى}. يكون مؤلفا من {هرم}+آس.** **قيام البناء الصرفى على التحليل البنائى** **..مثال الهمزة** **مثال ذلك الفرق فى المعاملة بين ميزان { سأل} وميزان {أدخل}. فى الحالة الاولى يكون الميزان {فعل} وفى الحالة الثانية يكون الميزان{أفعل}.هنا نلاحظ ان الميزان عامل الهمزة بطريقة واحدة كلمتين مختلفتين بنائيا فيها. عامل فى فعل السؤال الهمزة معاملة الصوامت وعادلها بالعين فى الميزان. اما فى فعل الادخال فلم يزن الهمزة أصلا بل جاء بها ووضعها فى اول الميزان. ما القصة من الناحية البنائية؟ القصة هي ان{ادخل} تتالف من عناصر هي الهمزة والحركة والفعل . ان اتفقنا على الاشارة فى الميزان الى الهمزة بالهاء فان الوزن يكون{ هفعل}. وبذلك تقترب العربية اقترابا لا مزيد عليه من صورة التعدية فى لغات قديمة عروبية. لم يكن الصرفيون غافلين عن هذا. الغالب انهم ادركوه ولكن العمل به يفضى الى تدمير البناء الصرفى كله. كيف؟ لو افترضنا انهم قالوا بالميزان هفعل لترتب على ذلك ان يعاد النظر فى الثلاثى المزيد  ولوجب احد امرين اما ان يعد ميزان هفعل مجردا واما ان يعد مزيدا بالهاء وذلك يؤدى الى اعادة النظر فى حروف الزيادة الصرفية. واما ان عد مجردا فان ذلك يؤدى الى قطع الصلة الاشتقاقية القياسية بينه وبين الفعل الثلاثى المجرد والى البحث عن طرق لربطه بصور الفعل الرباعى المجرد. اذا وصل الامر الى هذه المرحلة انهار البناء الصرفى او أنذر بالانهيار وتداعت لبناته. اذن لا شك انهم عرفوا ما يجره عليهم الاعتراف بالهمزة صامتا وتجنبوا اظهارها فى الميزان ليسلم لهم الثلاثى المزيد. دليل معرفتهم حديثهم عن الفعل هراق بمعنى اراق وتصاريفه التى تمثل فيها الهاء خطا وميزانا والمسافة قريبة بين معرفة ذلك ومعرفة دور الهمزة فى الميزان وما يجر اليه الاعتراف بها من انكارها. قد يكون غرض انقاذ البناء الصرفى وراء ما ذكرنا وقد يكون الخط وطبيعته وراءه وقد يكون الخط وضع على تلك الشاكلة لاهداف نحوية صرفية. الكل جائز لكن قد يقول قائل/{ لو فرضنا ان النحاة  والصرفيين وضعوا خطا خاصا بهم غير الخط الجارى به العمل او الخط الاملائى لما وقعوا فيما وقعوا فيه. لماذا؟ لان ذلك الخط التقنى سيكون كان عليه ان يقدم التحليل البنائى الدقيق للكلمات قبل اجراء الميزان. وليس وضع الخط الخاص بالنحاة والصرفيين بدعا من القول فاهل الاصوات فى عهدنا وضعوا خطا مناسبا لشغلهم والصرف والنحو احوج الى خط خاص او فى مثل حاجة اهل الاصوات}. والجواب ان الصرفيين والنحاة لم يكونوا غافلين عن الخط الخاص ولم يكونوا جاهلين بخصائص الخط العربى وانهم ان تصرفوا كما فعلوا بالهمزة ومكانتها من الميزان الصرفى فى المثال المذكور فلانهم كانوا يضعون التحليل البنائى المناسب لبنائهم الصرفى ولا يخرجون عنه, واغفال الهمزة هنا والاعتراف بها هناك جزء من ذلك. وليس ذلك بدعا فى الخطاب النظرى عموما فانه كله قائم على قرارات نظرية وهذا معلوم لكل دارس للنظريات اللغوية حديثها وقديمها.** **غايته ان الكتابة الاملائية بخطيتها واستقامتها تمثل تحليلا بنائيا خاصا او قد يكون التحليل البنائى مشتقا منها. وفى كل الاحوال فان التحليل البنائى والخط او الكتابة الاملائية يقفان وراء النظرية الصرفية وان عملا صرفيا آخر او نحويا يستوجب كتابة أخرى صرفية. ويكفى لضرب المثال بافتعل التى يضربونها مثلا للاسلسلية الكلمة العربية وان كان معها ما يشبهها مثل اخشوشن وافرنقع وما شابه. ان هذه الصورالفعلية المزيدة فى الصرف العربى بعناصر غير تتابعية فى الاملاء العربى تعود الى السلسلية او الى التتابع الحسابى ان وضعنا كتابة صرفية تعكس مسير مثل هذه الكلمة العربية فى خطوط متصلة ومنكسرة مثل /** **-----------          ت-------------------** **ا+ف-------------ع-------------ل** **بمعنى ان التاء وكل الزيادات المذكورة فى الصرف تسجل فى خطوط تتغير اوضاعها وتتصل وتنفصل وتكون اشكالا هندسية بحسب حال الكلمة المراد تحليلها.ويمكن نقل الصورة السابقة الى صورة شجرية كما يلى/ الصورة15** **ان هذا الذى قيل عن الصرف يقال عن الجملة العربية وليس بعيدا عنه. ان الحرية النظامية الظاهرة فى الكتابة الاملائية الصرفية والنحوية دليل على سلسلية وحسابية اللغة العربية, على سلسلية وحسابية ونظام خاص بها ويفوق ما فى غيرها من اللغات** **امثلة اخرى** **فى صيغة تفاعل نجد زائدين بحسب الخط الاملائى العربى. الزائد الاول لا يغير النظام وهو التاء والزائد الثانى يغيره لانه يحل فى وسط الجذر وهو الالف. نكتفى هنا بدراسة الكلمات بحسب الخط العربى وان كنا ندرك ان هناك تفاصيل تغيب بحكم ذلك الخط ولكن ذلك لا يؤثر فى التحليل المراد. القول هنا هو ان الزائد الثانى انما يغير النظام فى الخط الاملائى لا فى الخط الصرفى. كيف؟ فى الخط الصرفى يكون الالف علامة منظمة للعين لا غير أي يكون مرتبا فى مستوى العناصر المنظمة لا فى مستوى العناصر المنظمة. نكتب الفعل{فاعل} على الصورة التقريبية التالية/** **الرسم10** **ونكتب{ تفاعل} بصورة مقاربة كما يلى  فى الصورة 14** **ويلاحظ ان بين الصورتين فروقا غير ذات دلالة فقد اشير الى الحروف فى الصورة 10 والى الحرف نفسه فى الصورة 14 . وهاهو مثال آخر لفعل اكفهر واطمأن فى الصورة 11** **وهذا الذى تقدم يغنى عن غيره من الامثلة وكل امثلة الكلمات التى يبدو عليها عدم التتابع الحرفى كاخشوشن وافتعل واشهاب واجلوذ وافرنقع واحرنجم وكل اوزان جموع التكسير تؤول فى الكتابة الصرفية الى عناصر نظامية متتابعة  وظاهرها الاملائى لا اعتداد به فى التحليل الصرفى والنحوى. وما النحو والصرف الا كتابة مستقلة تحتفظ بالاحكام الاملائية حين تناسب وتتركها حين لا تناسب. الكتابة الاملائية تتبع التتابع الصوتى الظاهر بما فيه من عناصر متتابعة فى خطوط مختلفة وصعد متباينة. والملاحظ ان الكتابة الصرفية ليست محصورة فى نوع الرسوم المتقدمة فانها يمكن وضعها فى اشكال اخرى كالجداول المربعة والخطوط المنكسرة والدوائر والكرة أقواسها والمكعب وكل شكل من ذلك اشد ابانة من غيره ويختار بحسب المراد والحالة ولكننا نكتفى هنا بما اشير اليه.** **التحليل البنائى فى النحو** **ليس امر التحليل البنائى خاصا بالصرف بل انه فى النحو احضر وابرز فقد تحدث النحاة فى القديم والحديث عن لا نظامية الجملة العربية والكلمة العربية. المقصود انهم زعموا ان الزوائد فى الكلمة العربية لا تاتى فى شكل تتابعى سلسلى وان منها ما يحدث فى وسط الكلمة كافتعل واخشوشن. واما فى النحو فزعموا ان الجملة العربية تعرف حرية فى الترتيب تمنع من وضع قواعد حسابية كالتى تعمل للغات ذات النظام الثابت فى النحو والصرف. هذا كله سببه ان هؤلاء النحاة ومنهم مغاربة كتبوا عن هذا الامر عاملين بنظريات غربية لا على سبيل تطبيق النظرية ولكن على سبيل تطبيق تطبيق النظرية. الاجنبى صاحب النظرية يطبقها على لغته فياتى اللغوى العربى ويطبق التطبيق ولا يقيم تحليلا بنائيا خاصا وةمناسبا للنظرية التى يريد ان يطبقها. اقرب مثال لذلك ما صنع فى المغرب من ابحاث قائمة على النظرية التوليدية. صاحب النظرية الامريكى يمارس تحليلا بنائيا للانجليزية قبل ايقاع النوذج التوليدى عليها فياتى اللغوى المغربى ويختلس التحليل البنائى المناسب للعاملية العربية ويوقع عليه النموذج التوليدى المختلس ايضا غير منتبه الى ان التحليل البنائى العربى القديم وضعه العرب لما يناسب نظريتهم العاملية وان كل نظرية تستوجب اقامة تحليل بنائى مناسب لها. ماذا كانت النتيجة؟ كانت اقتراح انحاء وتحاليل لا ينخدع بها الا من شاء ان ينخدع بها.** **غايته ان هذه الاقوال عن نظام الجملة ونظام الكلمة لا سبب لها الا اعتقاد اللغويين  ان الكتابة الاملائية لا تمثل تحليلا بنائيا خاصا وانها محايدة. والحقيقة ان الكتابة الاملائية غير محايدة وانها تشتغل خادما لنظرية لا تنفك عنها.  الكتابة النحوية هي كتابة غير مرغمة على الخطية المستقيمة ولا على السطحية. من الجائز ان تكون دائرية او كروية او مكعبة او ان تكون ذلك كله وهو الاقرب. وحين زرت الكعبة قبل سنتين استوقفنى شكلها وما حولها وتذكرت ما أنتقده على اللغويين القدماء والمحدثين من عرب واوربيين وغيرهم من خلط بين الكتابة الاملائية التى تمثل نظرا نحويا معينا وبين  امكانيات اخرى لخط سير الجملة اللغوية ثم حوقلت.** **معانى الصيغ الصرفية** **هناك فى الصرف اتجاه طاغ تلقاء التحاليل البنائية التى تؤدى الى وضع موازين عقيمة لا يعرف معناها الصيغى ولا يمكن القياس عليها فبالنظر الى المثال{ شعرور} او {شحرور} او {عصفور}  يكون الوزن هو فعلول لا فعلور. يحكم بالاصلية للراء لأن زيادة الراء ممتنعة لانها ليست من حروف الزيادة فيبقى ان الوزن المصطفى هو فعلول.ان تجرد هذا المثال لا يكون مجوزا للقياس كالحال فى الصيغ الاشتقاقية مثل الفعل والاستفعال فلا يجوز القياس على عصفور ككتبور من الكتابة او خرجور من الخروج. لماذا؟ لجهل الصرفي بالمعنى الصيغى للوزن. لا ينحصر اثر الجهل بالمعنى الصيغى وامر الحكم باخراج الصيغ من التقعيد المترتب عليه, فى الصيغ المجردة, ولكنه يمتد الى الصيغ المزيدة كالحال فى عنبس فان الصرفيين رغم اختلافهم فى زيادة النون هناك حكموا بسماعية الكلمة  فلا يصح ان يقاس عليها مثل كنتب وخنرج وما شابه ذلك قياسا على عنبس وما شابهها. عرفوا بعض المعانى فحكموا بقياسية صيغها وما عجزوا عن ادراك معانيه ادخلوه فى السماع سواء كان مجردا ام مزيدا وسواء كان من هذا الحجم ام من ذاك. لم يعجزوا عن معرفة بعض المعانى كالمطاوعة والاستفعال والفاعلية والمفعولية والمصدرية بالمعنى الصرفى وكل ما له اتصال بالكلمات غير المركبة. أما الكلمات التى  يجوز فيها الانقسام الى كيانين كلميين والتى لا تتناسب مع أغراضهم الحجمية الذى اشرنا اليها من قبل والتى لا ينفع فيها التحليل  البنائى الحرفى فعجزوا عن اكتشاف المعانى الصرفية فيها. وليس ذلك مستغربا فان المعنى الصيغى يكون متصلا بدال واحد مستقل وينبغى قبل اكتشافه تحديد الكيان الصرفى المستقل المعادل لذلك الدال. اما حين يغيب ذلك التحديد فانه تغيب القدرة على اكتشاف المعنى الصيغى المتصل به. لو تجنب الصرفيون العرب القدماء الحكم على الكلمة بالتوحد البنائى والتجرد من التألف لاكتشفوا اجزاء كلمية صغرى, ندعوها بالذيول او الرؤوس بحسب مكانها , فى نوع الكلم المطرود فى صرفهم الى دار السماع , ولعرفوا المعانى الصيغية من خلال معرفتهم بدور تلك الرؤوس والذيول ولما ظلت سماعية فى صرفهم . لو فرضنا أن الصرفيين تخلوا عن عقيدة الحجم وما وراءها من تحليل بنائى فلم يتجنبوا الاعتراف بالعناصر الوسطى فى الكلمة والجملة أي بالعناصر غير الحرفية التى تتألف منها الكلمة والجملة لاعترفوا بان كلمات مثل شعرور تتالف من اربعة كيانات الاول هو الكلمة نفسها والثانى هو الحرف والثالث هو الجزء الاول{ شعر} والثالث هو الجزء الثانى الحامل لمعنى الصيغة{اور}. مثل هذا يقال عن كلمات مثل خنزير وعندليب وعسلوج وعفريت وعرجون وجلمود ورعبوب وغربوب وغير ذلك مما لا يقاس عليه فى الصرف العربى والذى يبدو ان قيمته الاصطلاحية أعظم من قيمة الصيغ الاشتقاقية القياسية التى عليها الاعتماد فى الغالب.الدليل؟ الدليل هو القوة الاصطلاحية الكامنة فى اللغات المستعملة للكلمات المركبة التتابعية.لو اعترفوا بذلك وعرفوا المعانى الصيغية لتلك اللواحق لقاسوا عليها ولوجدنا فى العربية كتبوب وسكروج ونتنير كخنزير وجهلول ولكثر ذلك فى الحديث والاصطلاح.** **لم يقيسوا على ذلك لانهم لم يستطيعوا معرفة معنى الصيغة من نوع الكلمات المركبة المتقدمة او لم يريدوا ان يعرفوا لغرامهم بالاشتقاق النظامى كما سيرد. ما عرفوا معناه صار قياسيا وما لم يعرفوا معناه الصيغى صار سماعيا أي يحفظ ولا يقاس عليه. لو حكموا بسماعية موازين الالفاظ المرتجلة كفرس ورجل وحدها لجاز ان ندرك علة السماعية وغياب المعنى الصيغى ولجاز ان نزعم ان مد تقنية الميزان اليها كان من باب الشمول لا غير اذ لا يتصور ان تكون الاسماء المرتجلة حاملة لمعنى صيغى بالضرورة لكنهم لم يقفوا عند ذلك بل اتجهوا الى الالفاظ الحاملة لدلائل المعنى الصيغى والتى تمثل اجود الاسلحة التعبيرية فى العربية وطردوها الى باب السماع وانكروا ضمنا لا قولا اشتمالها على معنى صيغى جامع . امامنا احد امرين الاول القول بشرعية البحث فى الاوزان الصرفية وفى هذه الحالة نطالب الصرفيين بمتابعة البحث عن المعانى الصيغية فى مثل عصفور وعفريت وغيرها مما فروا من البحث فيه باعلان السماعية . لماذا؟ لان معرفة الاوزان دون معرفة معانى الاوزان جهد ضائع والثانى القول بفساد البحث فى الاوزان مادامت غير مصحوبة بما يضمن لها القياسية بدليل عجز الصرفيين عن اكتشاف المعانى الصيغية لاغلب الكلمات العربية الممثلة بالخماسى والسداسى كعصفور وعندليب  ولأسماء أخرى ثلاثية مزيدة كفعال الذى تجتمع فيه اسماء امراض واسماء اخرى كاسم الطائر العقاب, وبدليل ان الصيغ القياسية الممثلة فى الالفاظ المشتقة تمثل شيئا قليلا بالنسبة الى الصيغ السماعية التى يجهل معناها الصيغى فى الصرف العربى.** **الكيانات الوسطى والمعنى الصيغى** **فى امثلة من نوع {راكب ومركوب} لا يجد الصرفى صعوبة فى استخراج معنى المفعولية والفاعلية والحكم بالقياسية. اما فى مثل شعرور فانه امام كيان لغوى مركب من كيانين متتابعين احدهما يحمل المعنى الصيغى. بلغة اخرى هذا النوع من الكلمات العربية المهمشة فى باب السماع مؤلف من عنصرين متمايزين لا من عنصرين متداخلين. بما ان الصرفى كان يبحث عن المعنى الصيغى فى الوزن فقط فقد عجز عن اكتشافه فى العنصر المتميز مثل{اور} و{اير} و{اوج} و{اوم} وغير ذلك مما نجده فى أواخر الكلمات العربية السماعية مما فوق الرباعى وفى كلمات ثلاثية مزيدة مثل حمراء وسكران.** **اليوم نجد ان معظم الاصطلاحات الجديدة لا تخرج فى الغالب عن الصيغ القياسية من فاعل ومفعول ومستفعل وفعيل وما شابه ذلك. وفى ذلك ما فيه من تفقير للعربية ومصطلحاتها. انه تفقير يتزايد خطره حين نعلم ان الكيانات اللواحقية من نوع {اوج} و{اور} و{اون} و{اود} وغير ذلك قد تكون فى باب الاصطلاح اجدى واعظم نفعا من الجانب الاشتقاقى القياسى المستولى الآن على عقلية اهل الاصطلاح . والدليل ما هو حاصل فى لغات تتغلب فيها البنيات التتابعية صرفا ونحوا على البنيات الاشتقاقية التكسيرية. ما ذنب العربية  اذ تسجن فى جانبها الاشتقاقى القياسى ويستبعد منها جانبها الاعظم ألا وهو جانبها التتابعى الحسابى التسلسلى فى تأليف الكلمات؟** **لم يستطع العرب القدماء ولا نستطيع نحن ان نعرف المعنى الصيغى لمثل هذه الكلمات قبل تحديد واحصاء هذه اللواحق. مادمنا نعد الكلمة كلها مجردة ومزيدة كيانا واحدا فاننا لن نستطيع ان نعرف ذلك المعنى ولن نستطيع اخراج هذه الكلمات من السماعية الى القياسية وسيظل الاصطلاحيون قابعين امام الصيغ الاشتقاقية الفقيرة بالنسبة لهذه الخصوصية الثرية التى طردت الى السماع. نعم ان الاكتفاء بالصيغ الاشتقاقية القياسية تفقير للعربية وادخال للغموض على معانيها. أي فقر اعظم من اطلاق اسم الحافلة على المركبة العمومية المعروفة والحال ان الحافلة نعت لا غير؟ واي فقر اعظم من اطلاق المعلومة على مقابل لانفورماسيون والحال ان المعلومة نعت كذلك؟ تحول كثير من النعوت الى اسماء وفى ذلك ما فيه من غموض ودليل على الفقر ولا اظن ان السبب شيء آخر غير الحكم بسماعية الاساسى والجوهرى فى العربية وتهميشه. لننظر فى كلمة اخرى مما كان التناول الصرفى سببا فى نهميشه فى الوعي العربى والحقيقة ان ما ضرب من امثلة من قبل دليل على ذلك ولكننا نعدد الامثلة. كروس هو العظيم الراس. الواو عند الصرفيين زائدة والوزن هو فعول. الحال مثل ذلك فى عطود. القول بالزيادة والبحث عن الحجم لم يمكنهم من معرفة المعنى الصيغى . ذلك غير ممكن مع الحكم بوحدة الكلمة صرفيا. اذن لا يمكن القياس عليها وتعزل. لو اتخذوا طريقا آخر وقالوا ان الكلمة مؤلفة من {كرو}+اس وان الاخرى مؤلفة من {عطو}+اد لاقتربوا من الطريق الذى يكشف المعنى الصيغى. دلامص وقمارص وكلمات اخرى ننفر منها بحكم نشوئنا على احترام الصيغ القياسية فى الصرف والتى لا ننفر من مثيلاتها فى اللغات الاوربية لنشوئنا فى تلك اللغات على احترام الصيغ المركبة, دلامص وقمارص الاولى فعامل والثانية فماعل وزنا. ما معنى هذين الوزنين؟ لا شيء. اذن فليقذف بها الى السماع. لننظر الى التحليل المقابل/ قمار+اص  دلام + اص. بينهما تقارب شديد حين ينتبه الى الكيانات المؤلفة وبينهما تباعد حين ينظر اليهما بحسبانهما كيانين متوحدين.** **الغاية من هذا الحديث الاشارة الى الثراء الذى تقدمه هذه اللواحق غير الحرفية والى كثرتها فى العربية والى فضل الصرفيين القدماء فى الاحتفاظ بها فى كتبهم والى ضرورة الاعتناء بها فى الاصطلاح والى تفوقها على الجانب الاشتقاقى فى العربية وخصوصا فى الانتاج المصطلحى والى ان ما تفوقت به بعض اللغات الاجنبية هو عينه الموجود فى العربية بصورة تفوق ما فى اللغات الاخرى ولكنه مهمش فيها** **لاسباب صرفية موروثة.** **المعانى الصيغية للواحق** **..بعض الامثلة** **تقدم لنا ان السبيل الى استقصاء امر المعانى الصيغية غير المعانى الاشتقاقية القياسية وتوسيع مجال القياس الى الجانب السماعى الذى هو السبيل الى اثراء الامكانيات الاصطلاحية للعربية يتم بالاتجاه الى احصاء اللواحق والاعتراف بالعناصر الوسطى فى الكلمة العربية والانصراف عن عقيدة التوحد الصرفى كما وصفناها من قبل. هل من مثال على ذلك؟ لننظر فى كلمة خنزير التى هي بحسب قواعد الصرف العربى خماسى مجرد وقد يجوز لصرفي ان يدعي انها رباعى مزيد بالياء . فى الحالين هي كلمة واحدة متوحدة على وزن فعليل. لكن ليس لها معنى صيغى وهي على هذه الصورة كشأن كثير غيرها. ما العمل؟ لنجرب ان ندعي انها مؤلفة من خنز+ اير. فى هذه الحالة نكون امام جذر هو خنز واير الذى هو اللاحقة الصرفية. الخنز معروف. السؤال هو ما الفرق بين خنزير وخنز او غيرها من الصور القياسية التى تجوز فى فعل خنز؟ لنفترض اننا أجبنا بأن قلنا ان {اير} ذيل صرفى يتصل بالمصادر للدلالة على الصفة الثابتة المحايثة للموصوف التى لا تزول عنه ولنتذكر {قطمير} وان الذيل فيها يدل او يجوز ان نفترض انه يدل على ثبوت الصغر. لنفترض ان هذا الجواب صحيح فكم من المعانى تدخل الى العربية بعد ذلك وكم من المصطلحات التى ينبغى اقامتها على مثال خنزير فى مختلف المجالات. يحضرنى اسم الوعاء الذى ليس حافلا بما فيه فى كل الاوقات والوعاء الحافل بذلك فى كل وقت. ألا يصح ان ينحت اسم حفلير على وزن خنزير لهذا وان يترك نعت الحافل لمن يحفل ثم يفرغ؟** **قد يجيب قوم بأن هذا يذهب عن العربية بهاءها وشخصيتها والجواب ان امامهم احد امرين اصلاح الصرف العربى بما يضمن العدل فى التعامل بين كل الكلمات العربية واثراء الامكانات الاصطلاحية والتعريبية لاهل العربية او الوقوف عند الاحكام الصرفية وما انتجته من امتياز للصيغ الاشتقاقية القياسية وفقر للقوة الاصطلاحية العربية يصدم المراجع عند ادنى مراجعة لقواميس المصطلحات اذ تجد فيها اللفظ الواحد مترددا بمعان مختلفة فى مجالات متعددة متباينة وتجده فيها منقولا من العاقل الى غير العاقل او من الثابت الى المتنقل او من العرضى الى الجوهرى الخ ثم لا يظل فى ذهنك بعد ذلك الا ان عربية اهل الاصطلاح محاصرة بفقر فى المعجم او فقر فى الصرف ومعنى ذلك متقارب يصب بعضه فى بعض.** **لننظر فى كلمة أخرى/ جلمود وعنقود. ما معنى {اود} الصيغى فى الكلمتين. لنفترض مرة اخرة ان{اود} تعنى الاقتطاع. عنقود تكون هي {عنق+اود} العنق معروف والعنقود له عنق يقطع منه. لنفترض اذن ان المعنى الصيغى هو ان ما قبل الذيل الصرفى {اود} يكون مقتطعا مفصولا بقوة فاصلة. لننظر الى جلمود ولنتذكر قول الشاعر عن جلمود صخر حطه السيل من عل. الجلم هناك مقتطع كالعنق و{اود} دليل صرفى على الاقتطاع. ومعنى ذلك ان الجلمود لا يقال الا عن الجزء المقتطع من الصخر بقوة كالريح او السيل لا على الصخر مطلقا. لنفترض اننا قبلنا ذلك. ألا يكون من الواجب بعد معرفتنا بالمعنى الصيغى ان ننحت كلمات مناسبة للمقتطع من المادة سواء كانت نباتا ام صخرا ام حديدا؟ الشهبود الذى يجوز ان ننحته فى هذه الحالة يعنى الشهاب المقتطع بقوة معلومة للواصف لا مطلق الشهب. ان هذه مجرد امثلة ويستطيع من شاء ان يتأمل فى سكران مثلا فهي ايضا من الكلمات ذوات الذيل وان يتساءل عن سر امتناع ساكر وعاطش وان ينظر فى زرقم والفرق بينها وبين أزرق ولماذا تركت الاولى وماذا حل محلها وما المعنى الصيغى للذيل{ام} ومثلها فسحم مع فسيح ودلقم بكسر الدال مع مندلق. القائمة طويلة ويكفى من القلادة ما أحاط بالعنق. لكن لابد ان ننتبه الى كلمات ذات اصل رباعى ومن الفطنة ان لا تضم الى معانى الذيول الصرفية كما بينت هنا ومن الجائز ان يختلف فيها . من ذلك لفظ {عربيد} فانه ليس كرعديد ذى الذيل الصيغى الواضح. رعديد ثلاثى متصل بالذيل فى الصرف الانقسامى وعربيد خماسى رباعى مزيد وميزانهما مختلف. اما فى الصرف الموروث فوزنهما واحد.** **أحكام الصرف العربى ليست خاصة بالعربية** **نريد قبل الانطلاق الى ذلك ان نؤكد ان مراقبة الكيانات المتتابعة فى اللغات الاخرى أبعد صرفيى هذه اللغات عن الاعتناء الشديد بالاشتقاق بالمعنى العربى رغم ان ذلك الاشتقاق موجود فى تلك اللغات بدرجات متفاوتة. الفرنسية مثلا لا تخلو من نواح اشتقاقية نظامية وان كان صرفها كباقى اللغات الاوربية سماعيا فى جملته بدرجة تفوق ما عليه السماع فى الصرف العربى لكن مع ذلك كانت النماذج الصرفية والنحوية تقوم عندهم على الالحاح على الجانب التتابعى حتى ان التوليديين كانوا فى بعض اقوالهم ينصرفون الى تعريف نحوهم بكونه بحثا فى قوانين التتابع اللغوى التركيبى وغيره. من جهة اخرى وبطريقة عكسية فان الاحكام الصرفية العربية جائز قيامها فى اللغات الاوربية بشكل يقارب ما عليه الحال فى العربية. يمكن مثلا تصنيف الافعال والاسماء الفرنسية وغير الفرنسية بحسب الحجم الى موازين ثلاثية ورباعية وخماسية واكثر من ذلك ويمكن ايضا البحث فى الزائد والاصلي من حروف الكلمة الفرنسية وفى ابدالها واعلالها وقلبها. كل ذلك ممكن. وقد جربت شخصيا تطبيق احكام الصرف العربى على الفرنسية فوجدت ان السبيل منفتح لا مانع منه ولكن الناتج سيكون فى النهاية اوزانا جديدة واحكاما فى الزيادة واصناف التغير جديدة لا تشبه العربية. وهذا طبيعى فليس ينتظر ان يكون الزائد او المبدل او المقلوب او الموازين متطابقة متعادلة. لكن المراد هو الاشارة الى ان احكام الصرف العربى ليست خاصة بالعربية. وان كان لذلك من معنى فهو الاشارة الى الفرق بين العربية والانحاء الصرفية والتركيبية التى توضع لها. من حقنا ان ندافع عن العربية لكن ليس من حقنا ان لا نتأمل فيها من جديد وان ننتقد الجوانب النظرية التى ظلمتها فى الفكر اللغوى العربي الموروث. ليس انتقاد الصرف العربى انتقادا للعربية ولكنه ممارسة لحب موروث نكنه لها فى كل وقت.**  **الدكتور أحمد العلوى** **عضو اللجنة الاستشارية لمكتب تنسيق التعريب فى الرباط** **دكتوراه من جامعتي باريز وليون بفرنسا** **استاذ بالجامعة المغربية** **ندوة الالكسو ومجمع اللغة العربية بدمشق/  بين 26 و30 دجنبر09 بدمشق**  **ملاحظة خاتمة/** **اعتاد الكتاب ارفاق بحوثهم بمراجع ومصادر وبما أن هذه المقالة جدالية وليست استطلاعية فاننا نستغنى هنا عن ذلك موجهين نظر القارئ المطلع الى انها تدور فى فلك المباحث الصرفية العربية من سيبويه والخليل الى الزنجانى والميدانى وبحرق اليمنى مع المرور بالمازنى وابن جنى وابن يعيش والاسترابادى.** **ملاحظة أخرى/ كل الانظار تظل نسبية والحق ما جاء فى سورة الرحمن عن البيان وتعليمه ومعلمه.**   |